بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى دولة رئيس مجلس وزراء الحكومة الانتقالية / **معالي د. عبد الله ادم حمدوك**

بواسطة وزير مجلس الوزراء / سعادة السفير عمر مانيس

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع/ مفاوضات سد النهضة الاثيوبي

تعلمون أخي دولة الرئيس ان التنافس على مياه النيل خاصة النيل الأزرق حظي باهتمام كبير على مر العصور. زاد هذا الاهتمام بالقرار الأوحادي الذي اتخذته الحكومة الاثيوبية بالشروع في بناء، سد النهضة الاثيوبي (GERD Dam) . هذا القرار الذي أعلن فجأة بعد ان بدء العمل في التنفيذ ودون الاخطار المسبق والتشاور مع دول ادني النهر (السودان، مصر) يعتبر مخالفاً لأحد اهم اساسيات القانون الدولي في التعامل مع المياه المشتركة.
نود ان نشير هنا الي انه في ستينيات القرن الماضي اعدت هيئة الاستصلاح والمساحة الامريكية (US Bureau of Reclamation) دراسة لمقترحات مواقع السدود الاثيوبية للتوليد المائي وكان أحد المواقع المقترحة في الدراسة هو سد الحدود (Border Dam) بسعة تخزينية مقترحة لا تتجاوز 11مليار متر مكعب، وبطاقة توليد تبلغ 1400 ميغاوات، اما ما يجري تنفيذه الان سد النهضة بسعة تخزينية تصل الي 74مليار متر مكعب، وبطاقة توليد كلية تصل الي 5150 ميقاوات بكفاءة لا تتعدى ال 33% ليكون التوليد الفعلي للسد في حدود (1800- 2000) ميقاوات.

نود هنا الاشارة والتأكيد ان سد النهضة الذي يقع على بعد أقل من 20 كيلو متر من الحدود السودانية مع اثيوبيا، لا توجد له دراسات تفصيلية، ولا توجد له تصميمات نهائية،و يشيد بأسوأ انواع العقود على اساس تسليم مفتاح (turnkey project) و ان المرجع الوحيد المتاح هو التقرير الفني للجنة الخبراء الدولية والوطنية (نري انه لو التزم المفاوض السوداني وطالب فقط بتنفيذ مخرجات هذا التقرير في كل مراحل التفاوض لكان الوضع أفضل)

دخلت الدول الثلاثة (اثيوبيا، السودان ومصر) في جولات التفاوض منذ العام 2011 للوصول للاتفاق حول ملء وتشغيل السد فقط. والجدير بالذكر ان السودان شارك في هذه المفاوضات وفق رؤية النظام السابق سياسيا بالتأييد المطلق لتنفيذ اثيوبيا للسد بسعة 74 مليار متر مكعب، وفق هذه الرؤية السياسية سار الوفد المفاوض السوداني مؤيدا للرؤية الإثيوبية، حيث أكد السودان ممثلا في وزارة الموارد المائية والكهرباء والري ومن يقودها من ادارة عليا و خبراء و بعض المهندسين " ان سد النهضة الأثيوبي فيه فوائد كبيره للسودان وليس له آثار سالبة على السودان ذات بال، وان السودان يدعمه ويؤيده " متاجهلين تنبيه عدد من خبراء الري و المياه بمخاطر سد النهضة على السدود السودانية وسيادته على حقوقه المائية.

بدءا توافقت الأطراف الثلاثة (اثيوبيا، السودان، مصر) باعتماد توصيات تقرير لجنة الخبراء العالميين والوطنيين -الصادر في مايو 2013م، محاور للتفاوض وهي:

1- محور سلامة السد: مقترحات لأمان السد، وجودة العمل والتصميم الهندسي وعمل نموذج رياضي ذو الابعاد الثلاثية لتمثيل لانهيار السد.
2- تشغيل السد في تناغم مع السدود السودانية وجميع المنشئات المائية القائمة علي النيل.
3- الاثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية (عمل الدراسات).

في العام 2015 تم توقيع اتفاق المبادئ باعتماد رؤساء الدول الثلاثة، وقد اعتمد وامن اعلان المبادئ على مواصلة التفاوض في المسارات الثلاثة الواردة أعلاه.واعتماد تقرير لجنة الخبراء كمرجع رئيسي للتفاوض.

نود التأكيد هنا ان المفاوض السوداني منذ البداية لم يسلك المدخل السليم لهذه المفاوضات اذ ظل وعلى مدى هذه الجولات التفاوضية يعظم في فوائد السد للسودان وانتفاء وجود سلبيات، اذ كان على المفاوض السوداني أن تكون استراتيجيته التفاوضية مبنية على " تضخيم المخاطر "و" تعظيم" الاضرار و"تقليل "الفوائد (ا ن وجد ت) والتقليل من شأنها"، حتى يكون في وضع تفاوضي أفضل، وأن يكو ن ممسكاً بزمام الأمور التي تقوده إلى الحصول على حقوق و مكاسب تتناسب مع مصلحة السودان المائية الآنية والمستقبلية .ولكن اللجنة المفاوضة ومن يدعمها فتحت الكتاب بالمقلوب فعجزت عن درء مخاطر سد النضة على سدود السودان وشعبه و حقوقه المائية ناهيك عن تحقيق أي مكسب.وصرنا ندافع عن منشأة قامت لأغراض ومصلحة دولة اخرى ليست من مصلحة البلد في شئ فأصبح موقفنا مخجل حتي ظهرنا أمام العالم بأننا نلعب دور الوسيط بل الكمبارس .ندافع باستماتة عن تنفيذ سد النهضة وكأنه سد سوداني. حتى استبان للمفاوض السوداني اخيرا ختل النهج الذي كان يتبعه دون وعي و كتاب منير.

بالنسبة لكثير من خبراء المياه السودانيين وغيرهم من التخصصات ذات الصلة، سد النهضة فيه جدل كثير وغموض أكبر بسبب السرية المضروبة عليه من قبل لجنة التفاوض ومن قبل اللجان الفنية التي كونت للدراسة ومن قبل الوزارة، هذه السرية شملت وضربت حتى على المختصين واهل الشأن داخل الوزارة نفسها مما جعل الكثيرين يفقدون المصداقية في القليل الذي يخرج من هذه اللجان من حديث وتصريحات من وقت لأخر في ندوات ولقاءات شحيحة واغلبها ذات لغة دبلوماسية لا تصلح في هذا المقام.

عبر الجولات التفاوضية و مساراته العديدة، نجح المفاوض الاثيوبي في تحويل مسار المفاوضات نحو الملئ الاول و التشغيل فقط دون التطرق للآثار السالبة علي دول المصب و بذلك انحرف مسارالتفاوض كلياً من محاور لجنة الخبراء الثلاثة اعلاه وانحصر كل الهم فقط في الملء الاول وتشغيل السد رغم اهمية بقية العناصر.

بمتابعتنا اللصيقة من خلال الإعلام داخلياً وخارجياً لمسار المفاوضات بين الدول الثلاث منذ فترة لاحظنا التعثر و ضياع الوقت والجهد فيما لا طائل من ورائه وأشفقنا حقيقة على وطننا السودان من مآلات ما يدور وحاولنا مراراً وتكرارا، أفراداً وجماعات تقديم يد العون الي الفريق السوداني المفاوض , إذ أن وطنيتنا تحتم علينا ذلك و لكن لا حياة لمن تنادي.

عقب ثورة ديسمبر المجيدة ، كنا نتوق ونتمنى أن تنصهر وتتلاقح كل الأفكار لبلورة استراتيجية واضحة المعالم لمصلحة المفاوض السوداني ومصلحة الأجيال القادمة من ابنائه وبناته ولكن هيهات لقد استمر نفس النهج السابق في إدارة هذا الملف الاستراتيجي الهام.

نحن نرحب ترحيباً حاراً بقرار دولتكم بتكوين لجنة عليا لهذا الملف. نرى أن هذه اللجنة يجب أن تصحبها لجنة فنية ,بإضافة مهندسين وقانونيين و بيئيين و دبلوماسسيين إضافة الي السياسيين لدعم المفاوض السوداني وإعداد السيناريوهات والاستراتيجيات البديلة , ونرى أنه بعد انتصار الثورة أن يهتم من بيده الملف بالرأي الآخر و الأخذ بكل الآراء التي لاتتفق و رؤيتهم و الاستفادة منها في بلورة رؤية موحدة تدفع بالمصالح السودانية في مسارات التفاوض الصحيحة, إذ أن الوقت للعمل لتدارك سلبيات سد النهضة علي سدودنا وخير برهان أو دليل ما شهده وعايشه الجميع هذا العام عند بدء الملء الاول لبحيرة سد النهضة من الجانب الاثيوبي بقرار أوحادي رغم تحذير مجلس الأمن و حتي دون اخطار دولتي المصب (السودان و مصر) , حيث انحسرت مناسيب المياه من محطات مياه الشرب بالعاصمة الخرطوم وقنوات الري بالجزيرة, مع ملاحظة ان ما تم تخزينه كمرحلة اولية فقط حوالي الخمسة مليارات كانت عواقبها ستكون وخيمة على السودان لو لا لطف الله علينا .

لكل ما تقدم نأمل إعادة النظر في الوضع الحالي لاستراتيجية لجنة التفاوض وتصحيح مسار اللجنة حيث أن هذه الاستراتيجية التفاوضية تسير في طريق اضاعة حقوقنا المائية وتعريض السودان لمخاطر السد الكبيرة.

عليه و مع الاخذ في الاعتبار السلبيات التفاوضية السابقة نرى ضرورة وضع مسار تفاوض جديد و محدد تتبعه لجنة التفاوض بالعودة الي ما تم الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم والتامين علي المحاور الثلاثة , شاملة امان و سلامة السد الانشائية و التشغيلية والتاكد من سلامه السد ووضع كل الترتيبات والنظم اللازمه والمعمول بها عالميا لمتابعه سلامه السد (Dam safety manual), الامن المائي للسودان, التعويض عن الاضرار المنظورة مثال (تكلفة تحويل مئات الآلاف من الافدنة من مساحات الري الفيضي الي ري بالطلمبات..الخ) و غير المنظورة (اضرار كثيرة أهمها آثار انهيار السد...الخ) و الاتفاق الملزم لكل الاطراف.

نقترح علي الحكومة السودانية الاتي لمواكبة التغييرات التي يحدثها سد النهضة علي السودان:

- أن تراجع اللجنه العليا كل ماتم حول سد النهضه منذ 2011 وحتى اليوم لتصحيح مسار التفاوض.
- أن تقوم حكومه السودان بدراسه تأثير المخاطر المباشره والمحتمله لسد النهضه على السودان وما ينتج عنها من تعويضات وتدابير اخرى عن طريق بيوت خبرة عالميه متخصصه حسب نظم الهيئه العالميه للسدود الكبري والبنك الدولي.
- على السودان اجراء دراسات متكاملة لتعديل تشغيل كل السدود (الروصيرص وسنار ومروي) وكذلك جبل الاولياء بواسطة بيوت خبرة دولية ومحلية وذلك لضمان سلامة هذه

السدود أولاً و للاستفادة القصوى من تنظيم جريان النيل الأزرق في زيادة الطاقة الكهربائية والزراعة المروية. يجب أن تكون جميع هذه الدراسات جاهزة مع بداية التشغيل طويل الأمد لسد النهضة و المتوقع في خلال 5- 7 سنوات من الآن ,وخاصة إذا علمنا ان القدرة علي التصريف من سد النهضة تساوي اكثر من ثلاثة أضعاف تلك التي من سد الروصيرص الذي لا يبعد عنه اكثر من ١٢٠ كيلومترا.

- سوف يفقد المئات بل الآلاف من المواطنين على النيل الأزرق والنيل الرئيسي مصدر رزقهم و دخلهم (الجروف, صناعة الطوب...الخ) بسبب التغير المورفولوجي للنهر و التغير البيئي للمنطقة, و على حكومة السودان اعداد دراسة تفصيلية للمتأثرين و إيجاد بدائل سريعة لهؤلاء المواطنين لتقليل الأثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة التي يمكن أن تنتج من فقدانهم لمصدر رزقهم.
- بما ان سلامة السدود ودرجة الأمان تحدد بمدي الاثار التي يتركها السد في حالة الانهيار، وهي تبدأ من الدرجة الاولي الأقل , الي الدرجة الرابعة المؤدية الي الدمار الشامل وهو حالة سد النهضة .عليه يجب مراجعة التصاميم , وفحص كل معدات السلامة , ومراجعة ما تم تنفيذه مراجعة مستقلة من طرف ثالث (مكتب هندسي دولي ذو خبرة تراكمية عالمية في مجال انشاءات السدود المماثلة مثل ال ICOLD , UNSD) والقيام بعمل نموذج حسابي ذو ابعاد ثلاثية لانهيار السد علي نفقة الدول الثلاثة.

(هنا لابد ان يكون واضحا ان اللجان هامة في إطار تلك الدراسات الا انها غير كافية ولا يمكن اعتمادها في أي خطوات قانونية مستقبلية كونها لا تملك صفة اعتبارية كمكاتب الخبرة المستقلة التي يمكن الوثوق بها وما تصل اليها من دراسات ونتائج)

- على السودان مطالبة المجتمع الدولي (الاتحاد الافريقي، مجلس الامن...الخ) بإلزام اثيوبيا بعمل دراسات الاثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية و دراسات امان السد بواسطة بيوت خبرة دولية لاهميتها.
- مطالبة المجتمع الدولي و الاتحاد الافريقي بالضغط علي اثيوبيا بوقف مواصلة التشييد في سد النهضة حتي اكمال تنفيذ كل الدراسات المطلوبة و الوصول لاتفاق ملزم بين الدول الثلاثة.
- رفض عملية الملء الاول للسد الذي قامت به اثيوبيا بإجراء أوحادي و كل ما يترتب عليه لأنه تم بالمخالفه للقانون الدولي وتوجيهات مجلس الامن و القمة الافريقيه المصغرة الاولى و اتفاق المبادئ وعليها تفريغ الملء الأول في نهاية الفيضان الحالي 2020. اعتراض السودان خاصه أن القمة الأفريقيه المصغره الثانيه لم تدين اثيوبيا على الاجراء الأوحادي الذي اتخذته حول ملء السد الاول.
- رفض إعلان اثيوبيا بانها لن تقبل باي اتفاق ملزم
- رفض اعلان اثيوبيا ان النيل الازرق أصبح بحيره اثيوبيه بمخالفته للقانون الدولي للمجاري المائية.
- المطالبة من المجتمع الدولي مساعدة السودان لتخفيف الاضرار المحتملة على السودان من سد النهضة بحث وإلزام مؤسسات التمويل لتوفير الموارد المالية لتقويم وتغيير

دورات الزراعة المروية الحالية وتغيير الري الفيضي الي ري بالطلمبات واضافة مساحات مثال (مشروعي كنانة 2، والرهد 2 مكتملة الدراسات الفنية والتصميمات) على النيل الأزرق وتكثيف الزراعة في المشاريع الحالية.

- في حالة تعنت دولة اثيوبيا ورفضها اكمال ما عليها من دراسات وخلافه على السودان سحب التوقيع علي اعلان المبادئ لسنة 2015 و ايقاف التفاوض و الاحتكام الى مجلس الامن.

استشعارا منا بالمسئولية التاريخية التي نعيشها، املنا في معاليكم في التوجيه و اتخاذ الخطوات الجادة في تصحيح مسار لجنة التفاوض السودانية باسرع ما يمكن لان ضياع الزمن ليس في مصلحة السودان الذي يتأثر بالتصرفات اليومية للنيل الازرق في كافة نواحي استهلاكه الزراعي او مياه الشرب بينما مصر يهمها الايراد السنوي وذلك لحجم تخزينها الكبير. ولابد من ان نذكر هنا مع التشديد ان سد النهضة صار حاكما لكل المنشاءات المائية السودانية في النيل الأزرق والنيل الرئيسي.

و اللة الموفق

الخرطوم: 2020/9/29م

صورة: للسيد وزير الري و الموارد المائية

نحن المذكورين أدناه مهندسين التحقنا منذ تخرجنا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بوزارة الري و وزارات و مؤسسات هندسية اخرى ذات صلة نرفع اليكم مذكرتنا هذه همنا مصلحة وطننا العليا في تصحيح مسار لجنة التفاوض السودانية في مفاوضات سد النهضة الاثيوبي.

و الله الموفق

1- مهندس/ يحي عبد المجيد
2- د. مهندس/ محمد الأمين محمد نور
3- مهندس/ كمال علي محمد
4- مهندس/ ادم أبكر بشير
5- مهندس/ كاروري الحاج حمد
6- مهندس/ دياب حسين دياب
7- د. مهندس/ صلاح عبد الله احمد

8- مهندس/ ابراهيم حمد
9- مهندس/ الخير حاج الامين
10- د. مهندس/ احمد ادم ابراهيم كابو
11- مهندس/ صديق الامين صبير
12- مهندس/ المجذوب احمد طه
13- أ.د مهندس/ عبد الله عبد السلام احمد
14- مهندس/ حيدر يوسف بخيت
15- مهندس/ حسين ابراهيم
16- مهندس/ جعفر احمد على
17- مهندس/الريح محمد حمد
18- مهندس/ عبد الكافي الطيب